حسابات الدخل الوطني

المحاضرة3: المؤشرات الاقتصادية الكلية

تمهيد:

لتحقيق أهداف التحليل الاقتصادي الكلي يلجأ الباحثون إلى استخدام مؤشرات اقتصادية، لمعرفة مسار الاقتصاد الوطني للبلدان، من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، وبالتالي حمايته من الأزمات بمختلف أنواعها، وضمان سيره في الاتجاه الصحيح، وتعد حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال، حيث تقدم هذه الأخيرة بيانًا واضحًا للتدفقات الاقتصادية بين مختلف الوحدات، أي أن حسابات الدخل الوطني تبين لنا مكونات الدخل الوطني ومصادره، وكذلك استخداماته، خلال فترة زمنية محددة–عادة تكون سنة– ومن أهم حسابات الدخل الوطني مايلي:

- الناتج الداخلي الخام، ويسمى بالناتج المحلي الإجمالي(the Gross Domestic Product: GDP)
- الناتج الداخلي الصافي، أو لالناتج المحلي الصافي(the Net Domestic Product : NDP)؛
- الناتج الوطني الخام، ويسمى بالناتج القومي الإجمالي(the Gross National Product: GNP)؛
- الناتج الوطني الصافي، أو القومي الصافي(the Net National Product : NNP)؛
- الدخل الوطني(the National Income : NI)؛
- الدخل الشخصي(the personal Income : PI)؛
- الدخل التصرفي(the Disposable Income : DI).

قبل التفصيل في هذه الحسابات تجدر بنا الإشارة إلى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، والمصطلحات المستخدمة في هذا السياق.

أولًا: المؤشرات الاقتصادية الكلية

توجد عدة مؤشرات اقتصادية كلية ومصطلحات يستخدمها الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي، وسنركز على أهمها وأكثرها استخدامًا، كما يلي:

1. **الإنتاج الاقتصادي:** نعني به عمليات خلق المنتجات(سلع و/أو خدمات)، خلال فترة زمنية محددة، أي أن الانتاج الاقتصادي لفترة ما يشمل فقط المنتجات التي أنتجت في تلك الفترة، ويستثني الموجودات

السابقة. ويقاس الانتاج الوطني بكميات وأحجام يرمز لها بالحرف(Q)، ويعبر عن الكميات بقيمة نقدية تسمى السعر، ويرمز له بالحرف(P). ويهتم الاقتصاد الكلي بدراسة تطورات الكميات والأسعار خلال فترة زمنية محددة، لمعرفة مدى تطور المستوى المعيشي لأفراد المجتمع او تراجعه.

2. التدفقات الاقتصادية والمخزونات:

تعني التدفقات الاقتصادية انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين مختلف الوحدات الاقتصادية أو المتعاملين الاقتصاديين، خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون فترات سنوية، مثل: دراسة وقياس تدفق الدخل الوطني خلال الفترة(جانفي2017 – جانفي2018م). بينما المخزونات الاقتصادية أو الخزين، فهو عبارة عن قيمة اقتصادية في لحظة زمنية محددة، مثل: قياس حجم الاستثمار الوطني في تاريخ 31 ديسمبر 2018م، وبالتالي الفالخزين يرتبط بلحظة زمنية فقط، بينما التدفق يرتبط بمجال زمني. ونشير إلى اعتماد التحليل الاقتصادي الكلي على التدفقات بدلًا عن المخزونات الاقتصادية.

3. التدفق الدائري للدخل:

يتكون الاقتصاد الوطني لأي بلد من أربعة قطاعات رئيسية، هي:

أ- **قطاع العائلات(Householde Sector)**: تمارس نشاط اقتصادي يتمثل في استخدام المنتجات في تلبية حاجاتها، وهو ما يعرف بالاستهلاك النهائي؛

ب- **المؤسسات أو قطاع الأعمال(Business Sector)**: تمارس نشاط اقتصادي إنتاجي، أي خلق السلع والخدمات، باستخدام عوامل الانتاج، وهو ما يعرف بالاستثمار؛

ج- **القطاع الحكومي(Government Sector)**: تمارس نشاط اقتصادي يتمثل في الانفاق الحكومي، بالاضافي إلى ضمان العدالة في توزيع الثروة، منخلال الضرائب والتحويلات الحكومية لصالح الأفراد والمؤسسات؛

د- **القطاع الخارجي(Foreign Sector)**: يتمثل نشاطه الاقتصادي في تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال مع البلد.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج الاقتصادي يعتبر نموذجًا تامًا، لكونه يشمل جميع القطاعات الاقتصادية الموجودة في الواقع المعيش، في حين توجد بعض النماذج الاقتصادية الأخرى أهملت قطاعًا أو قطاعين من هذه القطاعات الاقتصادية، مثل: النموذج الاقتصادي المغلق، الذي أهمل القطاع الخارجي عند دراسته للاقتصاد الوطني، وكذلك النموذج الاقتصادي البسيط، الذي أهمل الحكومة والخارج، وركز دراسته على العائلات والمؤسسات فقط. خلال النشاط الاقتصادي للقطاعات السالفة الذكر يتم خلق الدخل وتبادله فيما بينها، حيث يكون تدفق الانتاج متزامنًا مع تدفق الدخل في الاتجاه المعاكس بين تلك القطاعات بشكل

دائري، حيث شبه الباحثون هذا التدفق الدائري للدخل بسريان التيار الكهربائي بين مختلف عناصر الدارة الكهربائية. ويمكن توضيح التدفق الدائري للدخل من خلال الشكلين التاليين:

– الشكل (01): التدفق الدائري للدخل في نموذج اقتصادي ثنائي القطاعات

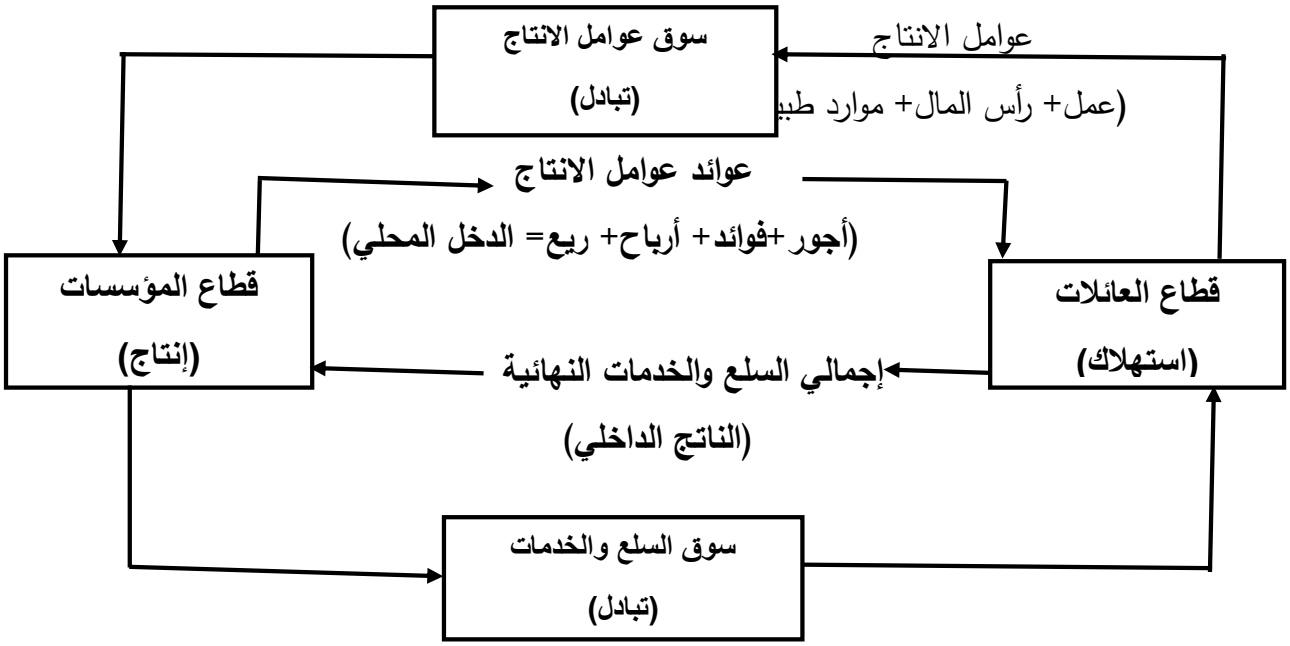

– الشكل (02): التدفق الدائري للدخل في نموذج اقتصادي رباعي القطاعات